مقالة

بسم الله الرحمن الرحيم

سيف الطوارئ المسلول

"بدعوى" الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد إثر العملية الإجرامية "الإرهابية" الأخيرة واستمرار وجود تهديدات تجعل البلاد في حالة حرب من نوع خاص أعلن الباجي قائد السبسي حالة الطوارئ في البلاد، ليضع هذه البلاد المتأذية أصلا من وجوده هو وزمرته على رأس دفة قيادتها، رهينة تحت سيف قانونه الذي بمقتضاه يحول دون أي رأي "قد يحمل العلاج الضروري" لحالتها التي استعصت على العلمانيين الذين اغتصبوا السلطة فيها بعد أن أورثهم إياها المستعمر والذين لا يزالون يصرون على تقديم نفس الوصفة التي حنطهم عليها أسيادهم المستعمرون حفاظا على مصالحهم مقابل إبقاء هؤلاء النواطير يتلذذون بممارسة السلطة في بلاهة مقيتة.

إن ما يحرص قائد السبسي على حمايته والخوف من تهديد الإرهابيين له هو "تقويض نظام الدولة والخشية من مصادرة ممارسة الحرية والفرق من الاعتداء على قيم المجتمع ونمط عيشه الجماعي والمشترك". هكذا يثبت السبسي على نفسه أنه في مفارقة صارخة لإرادة الناس وسعيهم نحو استعادة ذاتيتهم وفق خاصية شخصيتهم كونهم مسلمين لا يستقيم أمرهم إلا وفق ما يقتضيه تصورهم للحياة وفهمهم لها وما يبنى على هذا التصور والفهم من معالجات وحلول.

ألم يكن نظام الدولة الذي صادر السبسي، بمقتضاه، حق أهل تونس في التفكير والنظر والتبصر وإبداء الرأي، دفاعا عنه وحماية له، هو سبب بلائهم وشقائهم فثاروا عليه يرومون تغييره ونقضه بعد ما أذاقهم الظلم والمهانة ألوانا بحجة قصورهم عن الفهم زمن الزعيم الأوحد وأنه هو المخول الوحيد بالتفكير وأن عليهم الطاعة فقط؟

ألم يكن نظام الدولة الذي صادر السبسي، بمقتضاه، حق أهل تونس في التفكير والنظر والتبصر وإبداء الرأي، دفاعا عنه وحماية له، هو سبب بلائهم وشقائهم فثاروا عليه يرومون تغييره ونقضه بعد ما أذاقهم الظلم والمهانة ألوانا بحجة المحافظة على النظام وعدم تشويه صورة تونس في الخارج؟

ألم يكن نظام الدولة الذي صادر السبسي، بمقتضاه، حق أهل تونس في التفكير والنظر والتبصر وإبداء الرأي، دفاعا عنه وحماية له، هو سبب بلائهم وشقائهم ولا يزالون يرومون تغييره ونقضه بعد ما أذاقهم الظلم والمهانة ألوانا بالسماح للتدخل الخارجي في رسم سياسة البلاد على المستوى التشريعي ورسم السياسات الاقتصادية بالخضوع لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين وتدخل القوى العظمى، وتقييد مستقبل العباد والبلاد بالاتفاقيات الأمنية والعسكرية المكبلة والمذلة؟

أي حرية وأي ممارسة للحرية يزعم قائد السبسي، بقراره هذا، حمايتها من المصادرة وقد عمل على كتم كل نفس شريف مخلص للبلد وأهله، إلا إذا كان قصده الدفاع عن حرية الطعن والرفض لكل معالجة شرعية لأي مسألة تهم الشأن العام لأهل تونس المسلمين وتقتضيها أحكام عقيدتهم، أو حرية شركات النهب العالمي أن تنهش من لحمنا وعظمنا باستحواذها على مجمل الثروة عندنا؟

من أنبأ الباجي قائد السبسي أن أهل تونس مطمئنون "لقيم المجتمع ونمط عيشه الجماعي والمشترك"؟ وأي مراكز دراسات خدعته بمثل هذه الاستنتاجات الكاذبة الخاطئة؟ ألم يطلع على نتائج دراسات التنمية البشرية، والمرتبة التي تحتلها البلاد التي نصب حاكما عليها والتي يدعي أن انتخاباتها كانت نزيهة وشفافة مع علمه أن المؤسسات الرأسمالية هي التي تسهر على هذا التقييم؟

ألم تبلغه نوعية الخدمات الصحية المسداة لعامة الناس الذين يحكمهم والمستويات التعليمية التي بلغتها ناشئتنا ونوعية المناهج التعليمية التي تقدم لها وترتيب أول جامعة لنا على المستوى العالمي؟

هل أنبأتك المراكز الصحية عن الحالة النفسية للفرد، ودرجة الاستقرار النفسي للعائلة في تونس وتماسكها؟

ألم تكن كل هذه الأحوال المؤسفة وغيرها الكثير الكثير بسبب "قيم المجتمع ونمط عيشه الجماعي والمشترك" الذي فرضه الكافر المستعمر بالحديد والنار يوم أن احتل بلادنا وصاغ عقول بعض أبناء جلدتنا وأبقاها حارسة لقيمه فينا وضامنة لمصالحه بيننا ومكرسة لسيادته علينا؟

ألم تكن هذه الرزايا والبلايا والمصائب التي يشقى بها أهل تونس هي التي انتفضوا عليها والتي لطالما عبروا عن رفضهم لها في سنوات ٦٢ و٦٩ و٧١ و٧٤ و٧٨ وكامل عشرية الثمانينات إلى أن ابتلوا بسيف القهر طوال حكم المخلوع؟

الأهل في تونس لا يزالون يتحملون تبعة عدم إدراك من يسوسونهم اليوم حقيقة التغيير الذي حصل في العقول والقناعة التي ترسخت لديهم أن ما بهم من ضنك وعنت إنما مرده الوهن الذي أصابهم وركونهم إلى عدوهم فعزموا على تغيير ما بهم ولن يقبلوا بغير شرع ربهم وأحكام دينهم وكلهم عزم على حمل أعباء رسالته التي شرفهم خالقهم وإخوانهم من أمة الإسلام بأمانة حملها وهو ما يدعون الجميع للاجتماع عليه والسعي له.

فارفعوا سيف الطوارئ عن الناس فقد أبصروا طريقهم وكونوا معهم على عدوهم وعدوكم إلا أن تكونوا قد اخترتم عداوتهم فليس لكم عليهم من قدرة إلا أن يصيبهم منكم أذى.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد الرؤوف العامري

رئيس المكتب السياسي لحزب التحرير في تونس